الأمية وفاعلية النظام السياسى

د. شبل بدران
كلية التربية – جامعة طنطا

"إن الحقيقة الاجتماعية لم توجد بالصدفة، بل وجدت كنتيجة لجهود الإنسان، كذلك فإن عملية التغيير لاتتم بالصدفة، بل تتم نتيجة لجهود الإنسان، وإذا كان الرجال هم الذين يحدثون التغيير فى الحقائق الاجتماعية، فإن تلك الحقائق تصبح بالضرورة عملاً تاريخيًا من صنع الرجال"...

"باولو فيريرى"

مقدمة:

تمثل هذه الرقة رؤية منهجية لمشكلة الأمية وتعليم الكبار فى مصر وعلاقتها بفاعلية النظام السياسى، انطلاقاً من أن الأمية مشكلة اجتماعية قومية، تشكل فى مصر وفى غيرها من البلدان المتخلفة – المسماة بالنامية أو المتنامية – أحد مظاهر التخلف الاقتصادى والاجتماعى والسياسى، لدرجة أن بعض الباحثين والدارسين يقيسون درجة تجاوز المجتمعات لتخلفها بنسبة الأمية المتفشية فيها؛ مما يترتب عليه النظر للأمية باعتبارها قضية قومية مجتمعية، وليست ظاهرة فردية، بل إن الأمية تتجاوز ذلك كله؛ حيث تعبر بشكل أو بآخر عن مدى تطور البنيان الاقتصادى والاجتماعى والسياسى فى المجتمع، كما أنها تعبر أيضاً فى جانب آخر عن درجة فاعلية النظام السياسى

obeikandl.com

وانحيازه لصالح الجماهير الشعبية، وعن درجة المشاركة السياسية فى صناعة القرار الوطنى المتعلق بسياسة المجتمع.

وسوف تناقش الورقة النقاط التالية:

- النظرية البرجوازية أو الرأسمالية فى محو الأمية وتعليم الكبار.
- النظرية الثورية وتطوراتها فى السبعينيات عند المربى البرازيلى "باولو فيريرى"، وتجارب تلك النظرية فى بعض البلدان.
- الجهود الشعبية والرسمية للتصدى للمشكلة فى مصر، وحصاد تلك الجهود.
- الخلل البنيوى فى النظام التعليمى.
- الفهم الصحيح للمشكلة، باعتبارها قضية اجتماعية وعلاقتها بالقرار السياسى.
- تصور للخروج من هذه المشكلة؛ باعتبارها نتيجة للتخلف الاقتصادى والاجتماعى ولسياسة التبعية الاقتصادية، قائم على تبنى الفهم الثورى للتصدى لمشكلة الأمية وتعليم الكبار.

أولاً: النظرية البورجوازية:

تعد الأمية أحد الجيوب، التى تركها الاستعمار المباشر فى زمن المستعمرات فى مصر وفى غيرها من البلدان المتخلفة، والتى كان يحقق من خلالها فوائد كثيرة، بالتعاون مع القوى الاجتماعية الداخلية المستفيدة من العلاقات الحميمة مع رأس المال الأجنبى. وتزايد نسب الأمية فى مصر – والبلدان المتخلفة – يشكل أحد التحديات، التى واجهت الحكومات الوطنية عقب الاستقلال السياسى، إلا أن هناك كثيرًا من هذه الحكومات لم تقطع كل علاقاتها مع القوى الاستعمارية الرأسمالية، بل دخلت فى علاقات حميمة معها فى النظام الاقتصادى – المفروض عليها – نظام التبعية – وأخذت الرأسمالية العالمية تنشر أيديولوجيتها فى تلك البلدان، خلال عقد الخمسينيات والستينيات، وللآن، مصدرة الكثير من المفاهيم، التى تعد فى ظاهرها لصالح تلك البلدان، إلا أن جوهرها يعبر بجلاء عن روح التبعية والتسلط والدوران فى الفلك الاستعمارى.

ومن تلك المفاهيم التى صدرتها الرأسمالية العالمية فى مرحلة هيمنتها على بلدان كثيرة مفهوم "محو الأمية الوظيفى"، والذى تبنته الهيئات الدولية "اليونسكو" و"البنك الدولى". ولقد نشأت هذه الفكرة فى الستينات بعد دعوة "اليونسكو" له، وإقراره فى المؤتمر العالمى؛ للقضاء على الأمية الذى انعقد فى طهران عام ١٩٦٥. ولقد طبقت الفكرة فى العام التالى بإنشاء برنامج تجريبى عالمى لمحو الأمية، وكان الهدف من البرنامج جعل محو الأمية واحداً من مقومات التنمية، والذى حدث فى الواقع هو أن هذه التنمية قد اقتصرت بوجه عام على بعدها الاقتصادى فقط.

ويعتمد هذا الفهم – وفق النظرية البورجوازية – للتصدى للأمية فى البلدان المتخلفة على الأمية الهجائية "القراءة والكتابة" والأمية كأداة معوقة للتنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادى والنمو الاقتصادى لتلك البلدان.

ومحو الأمية وتعليم الكبار وفق هذا المنهج وتلك النظرية، يعنى اكتساب الفرد المهارات الأساسية لتسلم دوره فى العملية الإنتاجية وزيادة الإنتاج، ويسير هذا الفهم وفق مقولة: أن العامل الذى يجيد القراءة والكتابة أفضل من غيره، الذى لا يجيدها، وظاهر هذا القول قد لا يكون هناك غبار عليه، أما جوهره فيعنى أن نمط العلاقات الإنتاجية السائد فى البلدان المتخلفة، هو نمط العلاقات الرأسمالية، وهذا الفهم يعطى دعماً وتأكيداً له، كما أن زيادة الإنتاج واستخدام الأميين بعد محو أميتهم وظيفيًا، لن يعود عليهم بفائض القيمة من العملية الإنتاجية، ولكنه يكرس نمط الإنتاج السائد، حيث تحصل الطبقات الحاكمة على كل فائض القيمة لصالحها، وفى النهاية فإن نماذج التنمية التى طرحت فى عديد من تلك البلدان هى نماذج على النهج الرأسمالى، الذى يكرس بدوره أيضاً المزيد من الدوران فى الفلك الاستعمارى، وتأكيد علاقات التبعية الاقتصادية؛ لأن معظم الخطط التى طرحت فى تلك البلدان لم تهتم إلا بالناحية الاقتصادية؛ من حيث النمو الاقتصادى، الذى لا يعود على الغالبية العظمى من هؤلاء، الذين محيت أميتهم بأى فائدة تذكر.

وهذا الفهم يؤكد أن الإنسان هو أداة فى العملية الإنتاجية، ولا يعنى محو أميته إلا مزيداً من إكسابه خبرة عملية ومهارية فى زيادة النمو الاقتصادى، ولا يتطرق لا من قريب أو بعيد إلى تحريره كإنسان ودفعه نحو تغيير شروط حياته القاسية.

والدعاوى التى سادت معظم البلدان المتخلفة خلال عقد الستينيات (عقد التنمية) طرحت التنمية كنموذج مشوه، لا يعنى حركة المجتمع وأحداث الاستقلال الاقتصادى والاعتماد على الذات، وإنما يعنى فقط التطور الاقتصادى على غرار نموذج البلدان الرأسمالية المتقدمة، والتى لن يكون هناك تكرار لتجربتها التاريخية مع بلدان العالم الثالث.

ويعطينا التاريخ درسه المهم من أنه لا توجد تجربة إنسانية، تم فيها تحويل وتغيير المجتمع من خلال محو الأمية الهجائية أو الأمية الوظيفية، وإن كان ذلك قد حدث مع المجتمعات الرأسمالية.. فإنه حدث بعد أن سيطرت الرأسمالية على مقاليد الحكم، وتسلم زمام السيطرة من طبقة الإقطاع، وكانت الرأسمالية فى أشد الحاجة إلى محو الأمية الهجائية والوظيفية لإحداث التطور الرأسمالى وتكثيفه، وعلى ذلك فإن محو الأمية الهجائية والوظيفية وفق النظرية البورجوازية لا يعنى، فى التحليل الأخير، سوى تكريس الأوضاع الراهنة والعمل على استقرارها وبقائها، تحت دعاوى التحرير والتقدم، ودليلنا على ذلك أن البلدان التى بعدت، ولو لفترة وجيزة، عن الدوران فى الفلك الرأسمالى سرعان ما عادت إليه بشوق وحنين جارف، أو كانت قريبة منه بشكل أو بآخر.

ثانياً: النظرية الثورية:

ظهرت أولى معالم هذه النظرية مع الثورة الروسية فى أكتوبر عام ١٩٧١، والتى كان لها فيما بعد أصداء عالمية. فقد كانت مكافحة الأمية جزءًا لا يتجزأ من الثورة على كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. ومحو أمية الجماهير إنما يعنى إيقاظ وعيها السياسى، وتعبئتها للدفاع عن النظام الجديد، بل إنه يفوق تعليم الأطفال أهمية، بالنظر إلى أن الكبار هم، فى آنٍ معا، مواطنون وجنود ومنتجون وآباء...إلخ[1].

إن محو الأمية وتعليم الكبار فى النظرية الثورية، سواء كان المجتمع يعيش حالة ثورة أو يسعى إلى التغيير، يعنى مفاهيم عديدة، فهو يعتبر حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، وحاجة أساسية من حاجاته، وأداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ووسيلة لتنمية الوعى السياسى بين الجيل الجديد؛ بمعنى أن محو الأمية هو فى جوهره تحرير

للعقل من ربقة التبعية والاعتماد على الغير، وتهيئة الظروف والأحوال اللازمة؛ لاكتساب القدرة على نقد المتناقضات السائدة فى المجتمع والأهداف التى يرمى إليها، كما أنه يقوى فى الإنسان روح المبادرة والمشاركة فى خلق المشروعات القادرة على تغيير المجتمع. وتحديد أهداف التنمية البشرية الصحيحة، وتوثيق العلاقات الإنسانية ومعرفة الأساليب الفنية، وهو ليس فى حد ذاته، وإنما حق من حقوق الإنسان الأساسية ووسيلة لتغيير العالم[٢].

كذلك فإن محو الأمية وفق النظرية الثورية يعد حافزًا على التغيير السياسى والأيديولوجى؛ حيث يرى أصحاب هذه النظرية أن المواطن الذى يعرف القراءة والكتابة هو عنصر مهم فى دعم العمليات السياسية والإنمائية. فقد أعلنت الحكومة الكوبية على سبيل المثال أن ممارسة المواطنين للنشاط السياسى هو من الأهداف الأساسية لمحو الأمية. وكذلك أعلنت الحكومة الهندية أن الدافع وراء برنامجها الحالى لتعليم ١٠٠ مليون أمى هو إعادة توزيع العدالة. وتدعو الخطة الخمسية السادسة، فى الهند ١٩٧٨ – ١٩٨٣، إلى تنظيم صفوف الفقراء والطبقات الكادحة التى تعلمت القراءة والكتابة، لأن يقظتهم وحدها كفيلة بأن تؤدى بمختلف القوانين والسياسات والمشروعات، التى وضعت لمصلحتهم إلى تحقيق الغرض منها[٣].

ولا شك أن المجتمع الجديد الذى تعلم مواطنوه القراءة والكتابة يحمل فى طياته الأمل فى تحدى الوضع الاجتماعى والاقتصادى والسياسى الراهن، ويستطيع أن يعارض بشدة فى شرعية الطبقة الممتازة – الصفوة – وفهم الأمية بهذا المنطق، خليق بأن يؤدى إلى تبديلات فى المجتمع فى المستقبل[٤]، والسؤال الذى يطرح نفسه الآن هو: كيف يستطيع رجال الحكم وأرباب الطبقة الممتازة – الصفوة – الذين لهم مصلحة مكتسبة فى الوضع الراهن، أن يؤدوا ويشجعوا برامج محو الأمية بهذا الفهم؟ ونقول بكل بساطة أنه قد لايكون أمامهم خيار آخر، إذا أريد تحقيق رفاهية الشعب عن طريق محو الأمية. إن محو الأمية هو وسيلة يشعر بها الفقراء والمحرومين، أنهم لا ينالون حظًا عادلاً من ثمرات التنمية، ويدركون أنهم يستطيعون التأثير على مستقبلهم. إن عزلهم عن هذه العملية – أى عما يعتبر حاجة أساسية لهم – قد يولد انفجارات اجتماعية أوسع نطاقا، ويثير قلاقل اجتماعية مدمرة تهدد مصالح الطبقة الحاكمة.

١- تجارب للنظرية الثورية:

(أ) روسيا:

فى ديسمبر عام ١٩١٩، أصدر لينين مرسوما يفرض على كل شخص بين سن الثامنة وسن الخمسين واجب تعلم القراءة والكتابة، سواء بلغته الأم أو باللغة الروسية وفقا لرغبته. وفى عام ١٩٢٣. أنشئت رابطة تطوعية اتخذت لنفسها شعار "فلنسقط الأمية" وشنت حملة واسعة النطاق لجمع الأموال اللازمة، وتعبئة العاملين بين معلمى المدارس الابتدائية والطلاب والجامعيين وتلاميذ المدارس الثانوية والموظفين، وتحولت البلاد إلى مدرسة ضخمة، وهبطت نسبة الأمية من ٧٥% عام ١٩١٧، إلى ٤٣% عام ١٩٢٦، إلى ١١% عام ١٩٣٩.

(ب) ڤيتنام:

وفى ڤيتنام دعى هوشى منه بعد ثورة ١٩٤٥ مباشرة إلى إنجاز ثلاث مهام رئيسية، هى: القضاء على المجاعة، ومقاومة العدوان الأجنبى، ومكافحة الجهل.

وتلك مهام مترابطة: فما دامت الأمة متخلفة وجاهلة، فإنها تكون فريسة سهلة للإمبريالية، ومن ناحية أخرى تسعى الإمبريالية إلى الابقاء على التخلف والجهل. ولايمكن لبلد أن يحقق قدرته الاقتصادية والاجتماعية ما لم يبدأ بالثورة الثقافية، والثورة الوطنية والاجتماعية هى محرك التنمية التعليمية، والتعليم بدوره يدعم الثورة؛ لأنه يرقى بمستوى الوعى السياسى للشعب، ويعزز مشاركته فى الثورة.

ولقد كانت الرغبة لدى الڤيتناميين فى فهم التوجهات والدروس السياسية حافزاً للفلاحين على تعلم القراءة والكتابة. وعندما بدأت حركة الإصلاح الزراعى عام ١٩٥٣. أخذت حملة مكافحة الأمية ترتبط بصراع الطبقات فى المناطق الريفية، وتغدو وسيلة لإفهام الفلاحين كيف كانت البنى الاجتماعية والاقتصادية مصدر بؤسهم، واطلاعهم على المزايا التى ستحققها لهم الإطاحة بملاك الأراضى. وفى شمال ڤيتنام، تم القضاء على الأمية عام ١٩٥٨ فى السهول. وبعد ذلك بثلاث سنوات فى المناطق الجبلية التى تقطنها أقليات، ساعدت الثورة معظمها على تدوين لغاتها.

(جـ) كوبا:

وفى كوبا عام ١٩٦٠، نظمت حملة مكافحة كحركة ثورية واسعة النطاق؛ فقد قام ٢٦٨ ألف شاب متطوع من العمال والطلاب والمعلمين بمحو أمية ما يربو على ٧٠٠ ألف أمى خلال عام واحد. واستخدموا كتابًا لتعليم القراءة والكتابة، يتألف من جزء تمهيدى، يليه عرض لأربعة وعشرين موضوعاً تتناول الثورة الأرض والاقتصاد والإمبريالية والديمقراطية، وكلها موضوعات سبق أن تناولها كتاب لتعليم مبادىء القراءة عنوانه (سننتصر)، يتألف بدوره من خمسة عشر درساً، تعرض لمشكلات الثورة موضحة إياها بصورة فوتوغرافية، تساعد الأمى على فهم الدروس وتقدير قيمتها[٥].

(د) نيكاراجوا:

وفى نيكاراجوا، انبثقت استراتيجية محو الأمية الطموحة من كل المبادئ الفلسفية والحقائق العلمية للثورة. فقد كان أحد المعتقدات الأساسية لحكومة التعمير الوطنية وجبهة التحرير الوطنى، هو التركيز على الاعتقاد فى أن مشاركة المواطن تعتبر قيمة اجتماعية وحاجة واقعية. وكما هى الحال فى الحرب تماماً، يمكن أن يتحقق الانتصار على الأمية فى حالة واحدة هى المشاركة النشطة للمجتمع – أى مواطنون يتعلمون من مواطنين، وجيران يعلمون جيراناً – وقد تركزت هذه الإستراتيجية على برنامج تعليمى مكثف، مدته خمسة أشهر، وتديره هيئة قومية للتنسيق تحت إشراف وزارة التعليم يشارك فيه متطوعون لنشر محو الأمية، معظمهم من الطلاب والمدرسين، الذين عبئوا للعمل فى الريف، ومن الجيران والعمال للتدريس فى المدن. ولقد ارتكزت هذه الاستراتيجية على الأسس التالية:

١- ميلاد الرجل والمرأة الجديدة وتوكيد وجودهما، وأن النيكاراجويين يولدون ويربون على التضحية، والتواضع والنظام والإبداع والعمل الشاق والضمير الحى.

٢- نظام سياسى مستنير وديمقراطى منظم لمشاركة المواطنين فى الحياة السياسية.

٣- سياسة اجتماعية اقتصادية، تقوم على العدالة والخدمات الاجتماعية المرشدة للإنتاج المتزايد؛ من أجل الصالح العام[٦].

إن محو الأمية فى نيكاراجوا والذى وضعت برنامجه جبهة التحرير الوطنى يقوم على أن محو الأمية نوع من التلمذة فى الحياة، حيث يتعلم الشخص القادر على القراءة والكتابة من خلال هذه العملية قيمته الأصلية كشخص وإنسان وكصانع للتاريخ، وكممثل لدور اجتماعى مهم، وكفرد له حقوق يطالب بها وعليه واجبات يؤديها.

٢- المفاهيم الحديثة فى النظرية الثورية:

لم تتوقف الحركة فى النظرية الثورية، على الرغم من نجاحها فى عديد من بلدان العالم التى شهدت ثورات اجتماعية، فهناك تيارات متنوعة تعمل بجد لتطوير هذه النظرية، لكى تتلاءم مع تلك المجتمعات التى لا تعيش حالة ثورة، ولكنها تنشد التغيير الاجتماعى المقصود والهادف لصالح الجماهير العريضة.

ومن أهم هذه التيارات فى تطور مفهم محو الأمية، التيار الذى ينسب إلى المربى البرازيلى "باولو فيريرى"، وهو ينطلق من فكرة عن الثقافة مؤداها، أن الإنسان هو الذى يبدع الثقافة بعمله. غير أن الإنسان الأمى إنسان مقهور – مضطهد – ولكى تغدو التربية تحريراً وليس استعباداً، ينبغى أن تكفل له القدرة على الرؤية النقدية الواعية لظروف وجوده الاجتماعى وحياته، وأن تتيح له بالتالى أن يكتشف منهج قائم على الحوار، إنه إنسان وليس أداة أو كما مهملاً وأنه يلعب دوراً إيجابيًا فى البيئة المحيطة به.

عندئذ يشعر الأمى، من تلقاء نفسه، بضرورة تعلم القراءة والكتابة؛ حتى يمكنه أن يحسن التصرف ويسعى إلى تغيير الواقع، وهنا يمكن أن يبدأ محو أميته من خلال عملية تدريب ذاتية تنطلق بالتدريج من الداخل نحو الخارج بفضل جهد يبذله الأمى بنفسه ويعاونه المربى فى تحقيقه. وهكذا تندمج الطريقة والمحتوى فى كيان واحد؛ بحيث يتعذر الفصل بينهما:

وينطلق "باولو فيريرى" من مجموعة من المسلمات، أهمها:

١- أن العمل الثورى لا يمكن أن يتجزأ فى مرحلتين، مرحلة يختص فيها بالوعى، والأخرى يختص فيها بالعمل؛ إذ ينبغى دائماً أن يتم كل من الوعى والعمل فى مرحلة واحدة.

٢- وأن قيمة عمل الإنسان تكمن فى قدرته على تغيير العالم.

٣- وأن الثورة ليست منحة يقدمها القادة للأفراد؛ ذلك أن الأفراد إن لم يبدأوا فى تحرير أنفسهم بأنفسهم فى عمل تضامنى، فلن يمكن للقيادة أن تحررهم.

٤- وأن التعليم الذى نمارسه فى مدارسنا وفى جامعاتنا لا نستهدف منه سوى السيطرى على عقول الطلاب، بجعلها بنوكًا نخزن فيها ودائعنا المصرفية من أجل استلابهم.

٥- وأن القاهرين يكرسون القهر بالاستغلال والغزو الثقافى والاستلاب الحضارى، وأن يقظة الحسن النقدى تؤدى بالضرورة إلى إظهار الرفض الجماعى؛ لأن ما يرفضونه أثر من آثار مجتمع القهر.

بعد هذه المسلمات التى يسلم بها "پاولو فيريرى" يطرح المشكلة الرئيسية فى تعليم المضطهدين – المقهورين – وتتركز حول سؤال رئيسى، هو: كيف يستطيع المقهورون والذين لا يشعرون بوجودهم المتحقق أن يسهموا فى تطوير أسلوب تعليمى يستهدف تحريرهم؟ ويجيب پاولو فيريرى عن ذلك السؤال بنظريته فى تعليم المقهورين.

(أ) تعليم المضطهدين – المقهورين:

إن تعليم المقهورين كممارسة إنسانية من أجل الحرية لابد له أن يمر بمرحلتين متمايزتين، فى المرحلة الأولى: يستجلى المقهورين عالم القهر ومن خلال ممارستهم للنضال يلتزمون بتغيير هذا الواقع. وفى المرحلة الثانية: أى بعد أن تتضح حقيقة القهر لا يصبح التعليم من أجل المقهورين فقط، بل يصبح من أجل الرجال كلهم لأجل تحقيق حريتهم الدائمة، وفى كلتا المرحلتين، فإن النضال وحده هو الذى يتصدى لثقافة التسلط.

ففى المرحلة الأولى، يبدأ المقهور رؤية جديدة لعالم القهر المفروض عليه.

وفى المرحلة الثانية ينزع عن نفسه الأوهام، التى خلقتها فى نفسه ظروف الوضع السابق، وعلى ذلك فإن تعليم المقهورين فى المرحلة الأولى لابد له أن يثير الوعى بحقيقة وجود المقهور، وحقيقة وجود القاهر، أو بمعنى آخر حقيقة وجود رجال يمارسون القهر على الآخرين، ورجال يعانون من ويلات هذا القهر، لابد لهذا النوع من التعليم من ملاحظة سلوك المقهورين وأخلاقياتهم ونظرتهم إلى العالم؛ ذلك أن المقهورين يمارسون فى كثير من الأحيان وجودًا متناقضاً أصلته فيهم نزعة الاضطهاد

والعنف، وعلينا أن نعرف أن أى وضع يستغل فيه إنسان آخر أو يعطل قدراته، فى تحقيق ذاته، هو ضرب من القهر العنيف، وأن غلف فى إطار الكرم الزائف؛ ذلك أن مثل هذا السلوك يحول دون ممارسة الكينونة الذاتية للإنسان[٧].

(ب) التعليم الذكى:

يقوم التعليم الذكى على فكرة مؤداها أن المتعلم مجرد ذاكرة ومخزن للمعلومات والمعارف، بطلب منه استرجاعها وقت اللزوم، وهو النمط السائد فى كل دول العالم المتخلف ومنها مصر طبعاً. كما أنه يقوم على فكرة التسلط واحتكار المعرفة من قبل المعلم حيث:

- المعلم يعرف كل شىء، والمتعلم لا يعرف أى شىء.
- المعلم يعلم والمتعلم يتلقى.
- المعلم يفكر والمتعلم لايفكر.
- المعلم يتكلم والمتعلم يسمع.
- المعلم يختار ويفرض اختياره والمتعلم يذعن.
- المعلم يتصرف والمتعلم يعيش فى وهم التعرف من خلال عمل المعلم.
- المعلم يختار البرنامج والمحتوى والمتعلم يتأقلم مع الاختيار.
- المعلم هو قوام العملية التعليمية والمتعلم نتيجتها.

وفى ضوء ذلك، فليس من المستغرب أن يعتبر المفهوم البنكى الرجال كائنات متأقلمة وسهلة القيادة، والحقيقة هى أنه كلما تأكدت حقيقة أن الطلاب مجرد مخازن للمعلومات، قل وعيهم بالعالم المناط بهم تغييره؛ فقبولهم لهذا الدور السلبى المفروض عليهم يعنى بالضرورة تأقلمهم المستمر مع الواقع المفروض عليهم، والمعرفة المبتسرة التى أريد لها أن تملأ عقولهم، ومن هنا يتضح أن مهمة التعليم البنكى تتركز فى تقليل القدرة الإبداعية عند الطلاب، أو إلغائها تماماً من أجل خدمة أغراض القاهرين، الذين لا يرغبون فى أن يصبح العالم مكشوفاً لهؤلاء، أو أن يصبح موضوعاً للتغيير، فالقاهرون بغرائزهم ضد أى محاولة فى التعليم، تستهدف تنمية الملكة النقدية، وتفرض النظرة الجزئية لحقائق العالم[٨].

(جـ) – التعليم الحوارى – التربية الثورية:

فى نظام التعليم الحوارى – وهو نقيض التعليم البنكى – يكون التعليم عن طريق طرح المشكلات، حيث يبدأ فى تطوير الملكة النقدية للمتعلمين، من خلال طريقتهم فى الحياة ومعطيات العالم الذى يعيشون فيه.. إنهم يبدأون فى رؤية العالم ليس على أنه كتلة جامدة، بل على أنه حركة مستقلة عن الكينونة، التى يرى الإنسان بها هذه العلاقة أو لا يراها. فمن المؤكد أن أسلوب الفعل الذى يتخذه الإنسان فى الحياة يعتمد إلى حد كبير على نظرته إلى العالم، واستنادًا على ذلك، فإن علاقة المعلم والمتعلم والمتعلم والمعلم تنعكس على كل منهما، وعلى العالم دون عزل الانعكاس على الواقع، وينشأ بذلك ما نسميه الفكر والعمل[٩].

(د) برنامج التعليم الحوارى:

يعتمد برنامج التعليم الحوارى، وهو فلسفة باولو فيريرى فى تعليم الأميين المضطهدين، على أننا يجب ألا نتحدث إلى الناس عن آرائنا نحن فى العالم، أو أن نفرض عليهم ما نراه صحيحاً، بل يجب أن ندخل معهم فى علاقة حوارية يكون محورها آراءهم عن العالم.

وسندرك من هذا الحوار أن آراءهم عن العالم هى صميم خبرتهم ووعيهم به، والعمل السياسى والتعليمى الذى لا يتنبه إلى هذه الحقيقة، فسيقلص نفسه فى إطار المفهوم البنكى أو الوعظى، وبالتالى فلن يتمكن من حل قضايا التقدم والتغيير، ففى مثل هذا المنهج كثيرًا ما يتحدث المعلمون والسياسيون بلغة لا يفهمها الناس، وذلك ما يحتم أن تكون لغة المعلم والسياسى – الذى هو بدوره معلم أيضا – شبيهة بلغة الناس تعتمل بفكرهم وآرائهم، وذلك ما يتطلب من المعلم السياسى؛ كى يوصل مفهوماته إلى الناس أن يفهم ظروفهم والطريقة المثلى للتحاور معهم؛ ذلك أن عملية التعليم الحقة هى التى تقود المتعلمين إلى الحرية، وتتم هذه العملية بطريقة حوارية عن التصورات المبدعة وتحرك وعى الناس لتمثل هذه التصورات، وذلك ما يحتم أن تكون مادة الحوار مبنية على آراء الرجال عن العالم، بل ومستوى هذه الآراء فى رؤية العالم[١٠].

ولهذا السبب، فإن المفردات التى تتعلمها مجموعة من الأميين لاتفرض عليهم من الخارج وإنما تصدر من الرصيد اللغوى، الذى يمتلكونه بالفعل وتختار لهذا الغرض

"كلمات أساسية"؛ تبعاً لدلالتها وقيمتها فى تركيب الجمل وما تنطوى عليه فى أذهانهم من مضامين اجتماعية ثقافية، مثل: شعب، أرض، منزل، قصر، عمل، جفاف، انتخاب، ديمقراطية، حرية، سياسة، وتوضح كل كلمة بلوحة، تتناول أموراً مشتقة من حياة المجموعة، ويتعلم الأمى مقاطع الألفاظ ومجموعات الأصوات، ويركب كلمات أخرى من المقاطع التى تعلمها. ويتمكن خلال فترة شهر ونصف أو شهرين من قراءة الصحف، وكتابة خطابات بسيطة، ومناقشة بعض المشكلات التى تهمه على الصعيد المحلى والعالمى.

وأخيراً إذا كانت النظرية الثورية قد ظهرت فى أوائل القرن العشرين مع انفجار الثورات الاشتراكية فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وارتبط مفهوم محو الأمية وتعليم الكبار بفاعلية النظام السياسى الجديد، الذى يتوقف دوره وفاعليته على محو الأمية لدى الجماهير المنحاز إليها أصلاً. وكان إنجاز محو الأمية من أعمال الثورات الاجتماعية، إلا أن الإضافات التى أضافها المربى البرازيلى پاولو فيريرى، والمتمثلة فى تيار "الوعى" تشكل نظرية ورؤية جديدة للمجتمعات البورجوازية، والتى لم تتم فيها الثورة الاشتراكية بعد، ويناط بالحركة السياسية الثورية إنجاز مهام الثورة الاشتراكية وتشكل هذه النظرية مدخلاً وفلسفة جديدة للمجتمعات المتخلفة للقضاء على الأمية، بهذا الفهم الجديد والثورى وتلك الصيغة، التى نجحت فى أمريكا اللاتينية بجهود پاولو فيريرى وغيره. وسيظل هذا رهناً بفاعلية النظام السياسى ودفاعه عن مصالح الجماهير لدفعها؛ لإحداث حركة واعية، تجعلها قادرة على تحمل أعباء الوطن وتنمية وتحقيق أكبر قدر من المشاركة السياسية، من خلال الصيغ والأشكال المطروحة فى النظام السياسى القائم.. ومن هنا تتضح العلاقة التبادلية بين فاعلية النظام السياسى والأمية، حيث تشكل الأخيرة إحدى المهام الوطنية والثورية أمام توجهات النظام السياسى، وتعبيره عن مصالح الجماهير الشعبية التى ماتزال تحت نير الأمية.

ثالثاً: الجهود الشعبية فى التصدى للمشكلة:

على الرغم من وجود الأمية بنسب مرتفعة أثناء الاحتلال البريطانى لمصر، إلا أن الجهود الشعبية التى قام بها الحزب الوطنى – مصطفى كامل – منذ عام ١٩٠٧. والمتمثلة فى إنشاء (مدارس الشعب) لتعليم القراءة والكتابة للعمال والفلاحين كانت

بداية طيبة للتصدى للمشكلة شعبياً، ويرجع اهتمام الحزب الوطنى بتلك المشكلة، إلى تزايد الحركة الوطنية الصاعدة حينذاك، والتى كانت تدخل فى معركة مباشرة مع الاستعمار البريطانى. ولإحساس الحركة الوطنية بأنها غير قادرة بمفردها على المواجهة المباشرة للنفوذ البريطانى فى مصر، حاول الحزب الوطنى تعبئة الجماهير الشعبية سياسيًا وتوعيتها؛ لتكون السند الطبيعى للحركة الوطنية. واستمرت مدارس الشعب تلعب دورها التنويرى فى توعية وتعبئة الجماهير حتى قيام ثورة ١٩١٩، وبعد ذلك توقفت الجهود الشعبية. إلا ما استطاعت القوى الوطنية أن تقدمه من خلال الأحزاب السياسية، التى تركزت جهودها الأساسية فى التصدى للاستعمار البريطانى، وإقامة حياة نيابية فى مصر بعد عام ١٩٢٣.

إلا أن فكرة مدارس الشعب عادت مرة أخرى للظهور مع بداية الحكم المحلى عام ١٩٦٠؛ حيث تم إنشاء بعض هذه المدارس فى محافظة القاهرة، وتم إنشاء مدارس أخرى للتجربة فى محافظة الإسكندرية بين عامى ١٩٦٤-١٩٦٦. ولكن لأن التجربة قامت على أساس بيروقراطى، ولم تعط القيادة السياسية حينذاك الأهمية، كذلك لم يلتفت إليها التنظيم السياسى الوحيد فى البلاد "الإتحاد الاشتراكى"، فإن التجربة سرعان ما فقدت أهميتها فى خضم الأحداث. وعلى الرغم من أن الهزيمة السياسية والعسكرية والاقتصادية لنظام ٢٣ يوليو، والتى أدت إلى انكسار مسار السياسة الوطنية والقومية على كافة الأصعدة، قد وقعت عام ١٩٦٧، وكان يلزم ذلك تعبئة الجماهير وتوعيتها بأبعاد المخطط الأمبريالى لضرب النظام السياسى – إلا أن ذلك لم يحدث، وأخذت القيادة السياسية – النظام السياسى – تتعامل مع الجماهير بشكل علوى، ومن خلال الأحاديث والخطب، التى لم تكن بقادرة على إحداث الوعى والمشاركة السياسية لتلك الجماهير.

رابعاً: الجهود الرسمية للتصدى للمشكلة:

وبعد ثورة يوليو ١٩٥٢. تركزت الجهود جميعها فى يد الدولة؛ نظراً لأن الدولة قامت بدءاً من عام ١٩٥٣ بتصفية الأحزاب السياسية والحركة الوطنية، وأقامت منظماتها السياسية المتمثلة فى "هيئة التحرير" و"الاتحاد القومى" و"الاتحاد الاشتراكى" و"حزب مصر" ثم أخيراً "الحزب الوطنى" أنور السادات – وترتب على ذلك إنهاء دور القوى الشعبية ومبادراتها فى جهود محو الأمية فى مصر. وأعلنت الدولة رسمياً

القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٣، والمعدل بالقانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٦، بالتصدى للمشكلة وتحقيق أفضل النتائج. ثم صدر القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٠، والذى حدد المسئولية بأنها "مسئولية قومية سياسية تستهدف تعليم المواطنين الأميين، ورفع مستواهم ثقافيًا واجتماعيًا ومهنيًا، وتم تشكيل مجلس أعلى لمحو الأمية وتعليم الكبار بقرار جمهورى رقم ٣١١ لسنة ١٩٧١، وتوالت التشريعات والقوانين بعد ذلك، ولقد تم أخيراً فى عام ١٩٨٣. إنشاء جهاز أعلى لتعليم الكبار ومحو الأمية يضم عديدًا من الخبراء ورجالات السياسة والدولة، وممثلين عن الأحزاب السياسية الرسمية (التجمع – العمل – الأحرار – الوطنى)، هذا إلى جانب المجالس القومية المتخصصة، وغيرها من الجهات الرسمية المعنية بقضية تعليم الكبار ومحو الأمية.

خامساً: الحصاد المر:

على الرغم من الأهمية التى يحتلها جهاز الدولة البيروقراطى فى مصر منذ زمن بعيد، وعلى الرغم أيضاً من أن الدولة هيمنت على الاقتصاد والسياسة المصرية قرابة الثلاثين عاماً الماضية، والتى غاب فيها دور الجماهير الشعبية فى المشاركة السياسية فى إدارة نظام الحكم، وصناعة القرار السياسى والوطنى؛ فنحن نجد أن الجهود العديدة التى بذلت فى التصدى لهذه المشكلة القومية، لم تحقق المرجو منها بالكم والكيف المطلوبين، بل يمكن أن نعتبر هذه الجهود فى جانب الإخفاق وليس النجاح. ففى عام ١٩٤٧، كان هناك حوالى ١٠ ملايين أمى، من بين ١٢ مليونا هم سكان المجتمع البالغين ١٠ سنوات فأكثر، وفى عام ١٩٦٠، كان هناك حوالى ١٢ مليون أمى من بين ١٧ مليوناً هم سكان المجتمع البالغين ١٠ فأكثر. وفى عام ١٩٦٦، كان هناك ١٣ مليون أمى من بين سكان المجتمع البالغين ١٠ سنوات فأكثر. وفى ١٩٧٦، كان هناك حوالى ١٦ مليون أمى من بين ٢٧ مليون هم سكان المجتمع البالغين ١٠ سنوات فأكثر، على الرغم من أن النسبة فى انخفاض؛ حيث بلغت عام ١٩٤٧ حوالى ٧٥% وعام ١٩٦٠ حوالى ٧٠% وعام ١٩٦٦ حوالى ٦٣% وعام ١٩٧٦ حوالى ٥٦,٥%، ويرجع ذلك إلى أنهم يتزايدون – فى العدد – بنسبة أقل من عدد السكان ككل – الذين تزيد أعمارهم عن ١٠ سنوات فأكثر – ويمكننا إضافة "الملمين بالقراءة والكتابة"، كما تسميهم جهات التعداد والإحصاء فى مصر إلى نسبة الأميين، حيث إن الفارق بين

الأمى والملم بالقراءة والكتابة فارق ضئيل؛ لأن هؤلاء سرعان ما ينضمون إلى جيش الأمية من جديد، فتصبح النسبة الحقيقية حوالى ٨٢% لعام ١٩٧٦[١٢].

سادساً: الخلل البنيوى فى النظام التعليمى:

وإذا كان هذا هو الحصار المر الذى تم جنيه من الجهود الرسمية، وعلى مدى خمسة وثلاثين عاما، تملك فيها الدولة كل وسائل الإنتاج، فيما عدا سيارات الأجرة حتى عام ١٩٧٤. وتحصل البرجوازية البيروقراطية على فائض القيمة، كاملاً؛ لتحقيق مكاسب لصالحها، وتملك الدولة إلى الآن سلطة إصدار القرار السياسى بمفردها حتى فى وجود أحزاب مشلولة الحركة والفاعلية، بالعديد من القوانين والتشريعات (سيئة السمعة) التى تكرس سياسة الحزب الواحد والحاكم الفرد، وتملك الدولة كل الإمكانات البشرية والمادية، فإذا كان ذلك كذلك فإن المقارنة بين تعداد عام ١٩٦٠ وعام ١٩٧٦، تلقى مزيدًا من الضوء على تلك الجهود، وتوضح مسارها الحقيقى، كما توضح المقارنة وجود خلل بنيوى فى النظام التعليمى، وهى فى النهاية سوف توضح أهمية – أو عدم أهمية – محو الأمية فى مصر.

جدول (١):

التوزيع النسبى للسكان

(١٠ سنوات فأكثر حسب الحالة التعليمية).

الحالة التعليمية	تعداد عام ١٩٦٠			تعداد عام ١٩٧٦		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
أميون	٥٦,٩	٨٤,٠	٧٠,٥	٤٣,٢	٧١,٠	٥٦,٥
ملمون بالقراءة والكتابة	١٢,٦	١٢,٤	٢٢,٥	٣٣,٢	١٦,٢	٢٥,١
مؤهلات أقل من العليا	٩,٠	٣,٤	٦,٢	٢٠,٤	١١,٦	١٦,٢
مؤهلات عليا	١,٥	٠,٢	٠,٨	٣,٢	١,٢	٢,٢
الجملة	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

وبقراءة الجدول السابق قراءة تربوية، يتضح لنا عديد من الحقائق[١٣]:

- انخفاض نسبة الأمية من ٧٠,٦% إلى ٥٦,٥% (أى ١٤% خلال ستة عشر عاماً) ولقد تساوى هذا الانخفاض بين كل من الذكور والإناث، إلا أن التباين فى نسبة الأمية بينهما ما زال مرتفعاً فى كل من تعداد عام ١٩٦٠، ١٩٧٦.
- تزايد الحاصلين على مؤهلات أقل من العليا (الذين أمضوا سنوات المرحلة الإعدادية والثانوية وما يعادلها) فى كل من التعدادين، وبالنسبة للذكور والإناث على حد سواء؛ حيث بلغ النمو أربعة أمثال للإناث مقابل الضعف للذكور.
- وجود ارتفاع واضح فى نسب أصحاب المؤهلات العليا، فى حين أن النمو الإجمالى لهؤلاء – فى تعداد ١٩٧٦ – حوالى ثلاثة أضعاف مثيله فى تعداد عام ١٩٦٠ – وقد بلغ النمو للإناث حوالى ستة أضعاف مقابل الضعف بين الذكور.

ويتضح مما سبق أن النظام التعليمى – كما توضحه الحالة التعليمية – يعانى من خلل فى بنيته الأساسية، فبينما تصل نسبة الأمية إلى هذا الحجم الكبير – على الرغم من انخفاضها النسبى عن ذى قبل – تضاف إليها نسبة كبيرة، مشكوك فى قدرتها على التخلص من الأمية – الملمين بالقراءة والكتابة، نجد أن هناك نموًا مطردًا فى معدل الحاصلين على مؤهلات عليا أو أقل من العليا، يبلغ فى جملته حوالى ثلاثة أمثال خلال ستة عشر عاماً، وفى تفصيلاته لا يقل عن الضعف ويتزايد حتى يصل إلى ستة أضعاف. وذلك يجسد خللا بنيويًا فى النظام التعليمى برمته. هذا إلى جانب تغذية النظام التعليمى لجيش الأمية بأعداد متزايدة سنويًا من المتسربين من مراحل التعليم الأولى؛ حيث نجد أن نسبة القبول عام ١٩٧٥ بلغت حوالى ٧٧,٥%، وبلغت نسبة التسرب حوالى ١١% تقريباً، إلى جانب أن تعداد عام ١٩٧٦ يدلنا على أن نسبة الاستيعاب فى التعليم الابتدائى بلغت ٦٠%، و٥٠% للتعليم الاعدادى و٤٢% للتعليم الثانوى العام، وفى تعداد ١٩٨١/٨٠ بلغت جملة المقيدين بالتعليم الابتدائى عام وأزهرى للأطفال فى سن ٦-١٢ سنة ٦٧,١%. وبلغت جملة المقيدين بالتعليم الثانوى وما فى مستواه عام وأزهرى للأطفال فى سن ١٥-١٨ سنة ٤٩,٥%، وبلغت جملة

المقيدين بالجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة فى سن ١٨-٢١ سنة ٢٠,٧%، وفى عام ١٩٨٢ بلغت نسبة الاستيعاب فى التعليم الابتدائى (المسمى التعليم الأساسى) ٨٢,٥% من جملة الأطفال، الذين هم فى سن الإلزام (٦-٨ سنوات) وبذلك؛ فإن عدم الاتساق والحركة يدفعان النظام التعليمى إلى تغذية الأمية من المنبع بعدم الاستيعاب الكامل فى التعليم الابتدائى، على الرغم من أن الوزارة قد طبقت تجربة التعليم الأساسى - دون مشورة الخبراء ورجال التربية غير الرسميين - بهدف الخروج من مأزق عدم الاستيعاب الكامل للأطفال الذين هم فى سن الالزام. إن تعميم التعليم الأبتدائى على كل الأطفال فى سن الإلزام، وتوفير مكان لهم بالمدرسة هو أحد السبل لسد منابع الأمية منذ البواكير الأولى لها، وإن عجز النظام التعليمى الحالى، والذى يكرس تخلف الذهنية والتبعية ومحاكاته للنموذج الغربى للتعليم، المستوحى أصلاً منه، لدليل على أن الجهود التى سوف تبذل وتبذل فعلاً لن تتوصل، بأى حال من الاحوال، إلى القضاء على الأمية فى مصر؛ لأن الدولة - النظام السياسى - تنظر إلى جهود محو الأمية على اعتبار أنها عمل إدارى بيروقراطى، يدلى الوزراء المختصون ببعض البيانات الإحصائية المشكوك فى صحتها - عن التقدم نحو القضاء على المشكلة أمام شاشات التليفزيون والبرلمان والمؤتمرات، التى تستوجب أن يعدد الوزير المختص دور وزارته فى محو الأمية وتعليم الكبار، ولا ينظر إلى المشكلة على اعتبار أنها أحد معوقات التنمية الشاملة المنشودة. وعلى اعتبار أيضاً أنها مشكلة قومية ووطنية، تدلل على مدى فاعلية النظام السياسى وتوجهاته السياسية نحو الجماهير الشعبية صاحبة المصلحة الحقيقية فى تقدم المجتمع.

سابعاً: الأمية والقهر السياسى:

نحن لا نعتبر ضيق النظرة إلى مشكلة الأمية، عملاً من أعمال المصادفة البحتة، ولكنه عمل إرادى واختيارى، حيث يعلم النظام السياسى أن وجود الأمية بهذه النسب المرتفعة يحقق من خلاله مكاسب فى تضليل وتزييف وعى الجماهير وقهرها سياسيًا، حيث نجد فى كل الخطب السياسية التى تلقى من قبل القيادة السياسية - بدءا من رئيس الجمهورية وانتهاءً بكبار موظفى الدولة وصغارهم - للجماهير الشعبية، نوعاً من التضليل، فحينما يتعلق الخطاب بحقوق ومصالح هذه الجماهير، فى رغبتها فى

الممارسة الديمقراطية ورفع القيود عنها وإلغاء القوانين والتشريعات التى تعوق العمل السياسى لهذه الجماهير، فإن القيادة السياسية تتهم هذه الجماهير بأنها أمية، وأن نسبة الأمية فى صفوفها كبيرة، وعلى ذلك يبقى الحال على ما هو عليه إلى أن تمحى أمية الجماهير فتحصل على حقوقها – كيف؟ – وحينما يتعلق موضوع الخطاب – وربما يكون بعد فقرة أو فقرتين من المصادرة على حق الجماهير – بتأييد النظام السياسى أو استفتاء هذه الجماهير على أحد التشريعات التى تعوق حركتها وفاعليتها، فإن القيادة السياسية تشيد بهذه الجماهير وبوعيها وحرصها على الممارسة – وتكون نتيجة الاستفتاء طبعاً ٩٩,٩٩% – أن هذه المغالطة، بل والتناقض فى الخطابات السياسية الموجهة للجماهير يحمل فى طياته نوعاً من القصد فى أن قيادة الجماهير الأمية، خير من قيادة الجماهير الواعية والمستنيرة وتكريساً لسياسة القهر، وتزييف الوعى لدى هذه الجماهير فى حالة تعارض مصالحها مع مصالح الصفوة الحاكمة – النخبة – التى تلجأ إلى شتى الأساليب الدفاعية عن مصالحها وطموحاتها.

ثامناً: الفهم الصحيح لمحو الأمية والتنمية الشاملة:

إن مشكلة الأمية فى كل أبعادها، لم تعد مشكلة تعليمية أو تربوية فقط، بل هى فى الأساس مشكلة حضارية – وذلك يستتبع منا تحرير مفهوم الأمية من إطاره الضيق المقصور على تعليم القراءة والكتابة والحساب، ومن اعتباره أيضاً نشاطاً تربوياً وتعليمياً من الدرجة الدنيا ليستوعب الأبعاد الحضارية والاجتماعية المنبثقة عنها، وبحيث يصبح اكتساب مهارات القراءة والكتابة والحساب ليس هدفاً فى حد ذاته، بقدر ما يجب أن يكون وسيلة لبلوغ غايات أهم، ومن هنا ينبغى توظيف تلك المهارات المكتسبة فى سياق التقدم لتحقيق المشاركة الإيجابية فى بناء المجتمع، والقيام بالمسئوليات التى تقتضيها المواطنة الصالحة، ومن أهمها: المشاركة فى القرار السياسى وصياغته، والمشاركة الديمقراطية فى القضايا الملحة المطروحة على ساحة العمل الوطنى، والنظر إلى الأمى باعتباره مواطناً ذو أهلية كاملة وله حق إبداء الرأى فى كل القضايا التى تمس حياته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

إن النظر إلى محو الأمية بغير ذلك لهو لغط، لن يفيد كثيراً فى تقدم المجتمع، وتحقيق أفضل النتائج فى "تنمية شاملة تستهدف تحقيق تغرير ثورى وجذرى ومخطط

فى العلاقات الاقتصادية القائمة، وفى القاعدة الاقتصادية والبنى الفوقية، فى هيكل الاقتصاد الوطنى المشوه، وفى التركيب الطبقى فى المجتمع، كما تستهدف إقامة بناء وطنى متوازن وديناميكى متطور باستمرار، وتعتمد على الإمكانات والقدرات الفعلية والكامنة فى الاقتصاد والمجتمع، وتفيد من العلاقات الاقتصادية الدولية إلى أقصى حد ممكن، وتستند إلى دور الدولة القيادى وقطاعها الاقتصادى، المهيمن على العملية الاقتصادية، وإلى المشاركة الديمقراطية للجماهير الشعبية الواسعة فى عملية التغيير المنشودة. وتعتبر هذه التنمية الشاملة الوعاء الذى يحتوى بوضوح، ويجسد بدقة كبيرة مضمون السياسة التى تسعى إلى تحقيقها عبر تلك الخطط الاقتصادية، والتى تعتبر تجسيدا مباشراً لطبيعة السلطة السياسية"(١٤).

إن ذلك الفهم الصحيح لمحو الأمية وتعليم الكبار والتنمية الشاملة المستهدفة، سوف يضع مسئوليات جديدة على النظام السياسى وفاعليته وعلى الجماهير الشعبية أيضاً، ولكن نظراً لأن النظام السياسى – رغم تعدد الأحزاب الشكلى – يملك إصدار القوانين والتشريعات فى أقل زمن ممكن – وكافة الوسائل المادية – فإن الجماهير مطالبة بالمبادرة بالخروج من العزلة – المفروضة عليها من قبل النظام السياسى – إلى الحركة الواعية والنشطة فى مجال العمل العام والعمل الديمقراطى؛ لكى تشارك حقيقة فى صياغة الفهم الجيد للمشكلة وتدبير الوسائل والأدوات، التى تستطيع عن طريقها أن تحقق الغايات المرجوة، من خلال حركة شعبية واعية مهتدية بطبيعتها الوطنية ومسترشدة بها.

تاسعاً: ضرورة استجابة القرار السياسى لمطالب الجماهير:

يتطلب الفهم السابق لمحو الأمية حشد كل الطاقات الجماهيرية المتاحة، وتوفير كل الإمكانات المادية والعلمية اللازمة لها، وفتح الباب على مصراعيه أمام التنظيمات الجماهيرية لتقديم الإسهامات الفعلية الممكنة، وتشجيع الجهود الذاتية والتطوعية فى مواجهة شاملة لمناشط الحياة، أملا فى تحديث وتطوير المجتمع، وما يشتمل عليه؛ باعتبار أن تحديث المجتمع هو الذى سيدفع بالأميين إلى التحرر من آثار أميتهم، وعلى أساس أن الأمية فى طبيعتها إفراز طبيعى للحياة المتخلفة فى المجتمع.

ولاشك أن المبادرات الشعبية من قبل التنظيمات الجماهيرية، التى تتمثل فى النقابات العمالية والمهنية والجمعيات الاجتماعية والثقافية والنسائية وتنظيمات الشباب واتحادات الطلاب المجمدة حالياً – إلى جانب الأحزاب السياسية القائمة "الوطنى – التجمع – العمل – الأحرار" ما تزال ضعيفة فى حاجة إلى دعم وتشجيع. إن هذه القوى الاجتماعية ينبغى أن يكون لها إسهام واضح وفعال فى الجهد المبذول، وأن تدرس على المستوى القومى وعلى المستوى المحلى وسائل اجتذاب هذه القوى للعمل، بإتاحة أكبر قدر من المرونة والحركة لعملها وتخليصها من القيود البيروقراطية والبوليسية المفروضة عليها من قبل النظام السياسى.

فعلى الرغم من أهمية القرار السياسى وفاعليته فى الحملات القومية لمحو الأمية، حتى لو صدرت من القمة وأعلى المستويات فى القيادة السياسية، إلا أنه لا يكفى ولن تكون له جدوى اجتماعية ومردود إيجابى، إذا لم يتفاعل مع الإرادة الشعبية وتتبناه المنظمات الجماهيرية والمهنية والأحزاب السياسية، وذلك يستلزم أن يصدر القرار السياسى من تلك الهيئات والأحزاب السياسية ويعبر عن إرادتها وطموحاتها؛ لأن القرار السياسى عندما يترجم إلى خطة عمل، يجب أن يلاقى استجابة من الأجهزة التنفيذية المسئولة عن وضع إستراتيجية محو الأمية وتعليم الكبار موضع التنفيذ، كما أنه يجب أن يلاقى استجابة وقبولاً من الجماهير صاحبة المصلحة فى هذا القرار أو ذاك وخاصة من الأميين منهم.

إن تحول القرار السياسى إلى حركة جماهيرية وعمل تنموى، يتطلب توفير المناخ الديمقراطى، الذى يحمى الأميين ويدفعهم، بل ويحاصرهم للالتحاق بمراكز محو الأمية، ويجب أن تكون الثقة متبادلة بين القيادات السياسية والجماهيرية من حيث الإخلاص وحسن النوايا؛ مما يؤدى إلى التعاون والتنسيق والتكامل فى الجهود لوضع القرار السياسى موضع التنفيذ والتطبيق العملى إن إخلاص السلطة الحاكمة – الصفوة – للجماهير الكادحة من الأميين – أمر مشكوك فيه أصلاً – وثقة الجماهير الشعبية بالقيادة السياسية وتفاعلها الحى والواعى هو ضمان نجاح القرار السياسى فى تدعيم الحملة القومية لمحو الأمية.

عاشراً: ما العمل؟ المدارس الشعبية – صيغة قديمة:

فى ضوء ما سبق يمكن أن نقترح تصوراً مبسطاً لمحو الأمية وتعليم الكبار فى مصر فى ضوء الإمكانات المادية والبشرية، وكذلك فى ضوء الفهم السابق لمحو الأمية وللتنمية الشاملة، انطلاقاً من المفهوم السابق لمحو الأمية، المتعلق بموضوع إثارة الحوار والجدل بين المعلم والأمى، وأن يكون المعلم من بيئة الأمى نفسها؛ حتى لا يحدث نوع من الاستعلاء من قبل المعلم، من خلال برنامج مبسط يوضع "مع" الأمى، وليس لـ "الأمى"، لا يعتمد فقط على القراءة والكتابة والحساب، ولكنه يرتبط بالمشكلات القائمة والمعاشة للأمى ومناقشاتها معه، وإثارة الحوار والجدل حولها، وذلك سوف يرقى من وعيه وشعوره بالانتماء لوطنه وأهمية محو أميته ليس للكسب المادى الذى يعود عليه، بل لفائدة أكبر وأعم تعود على المجتمع ككل، فنحن نملك ١٢ جامعة والمئات من الكليات الجامعية والمعاهد العليا، المنتشرة على ربوع القطر، ونملك كذلك ١٩ كلية للتربية على مستوى الجمهورية من العريش لأسوان للإسكندرية، ويمكن أن تقوم كليات التربية والكليات والمعاهد الأخرى بما يلى:

١- كليات التربية والمناط بها إعداد المعلم للمراحل التعليمية المختلفة يمكن أن تضيف إلى مناهجها مادة "محو الأمية وتعليم الكبار"، وتدرس للطلاب بها، على أن يركز على أهمية محو الأمية وتعليم الكبار، كما سبق أن وضحنا.

٢- أن يقوم طلاب كليات التربية – أثناء الدراسة والعطلات – بالعمل فى مدارس الشعب – المدارس الشعبية – التى يجب أن تفتح فى المحافظات والمراكز والقرى والكفور والنجوع مستخدمين كافة الأبنية الحكومية وغير الحكومية من مستشفيات ومدارس ومساجد وأندية رياضية ومجالس محلية.. وغيرها، على أن يكون ذلك ضمن خطة تدريب طلاب كليات التربية أثناء السنوات النهائية، وأن تكون مادة دراسية مستقلة تقاس بالنتائج المحققة منها، ويتم تقويم الطلاب فى ضوء النتائج، وبدلا من مادة التربية العملية التى يقوم بها طلاب كليات التربية وتمارس بشكل روتينى بحت ولا يحقق الطلاب من دراستها نفعاً. على أن تكون هناك حرية للحركة، حيث يقوم الطالب بالعمل فى المدارس الشعبية بقريته أو مركزه أو محافظته، وأن تتم متابعة دورية لذلك من قبل أساتذة كليات التربية.

٣- أن يقوم خريجو الجامعات والمعاهد العليا عموماً، والذين ينتظرون التعيين عن طريق القوى العاملة ثلاث أعوام، ثم يعينون فى أعمال لا تمت إلى تخصصاتهم وأنواع دراستهم بصلة – بالعمل فى المدارس الشعبية كل من محافظته – وأن يكون ذلك بديلاً عن ما يسمى "الخدمة العامة"، والتى أثبتت فشلها الذريع، وما زالت الشئون الاجتماعية متمسكة بها – كأداة لشغل وقت الفراغ للخريجين إلى أن يرزقوا بإحدى وظائف الدولة.

٤- أن تقوم المصانع والوحدات الإنتاجية المختلفة بفتح المدارس الشعبية، وأن يوفد المعلمون للتدريب فى كليات التربية أو يقوم طلاب كليات التربية والكليات والمعاهد العليا الأخرى بالتدريس فى هذه الوحدات الإنتاجية، وكذلك يمكن أن يساعد فى هذا العمل الوطنى المتطوعين من الهيئات والمنظمات والأحزاب السياسية والمعلمين والمحالين على المعاش ولا يجدون عملا كريما، يمكن أن يساعدهم على قضاء بقية عمرهم، كمواطنين ذوى نفع وفائدة للمجتمع.

٥- أن تقوم كل مدرسة شعبية بتقويم تجربتها ذاتيًا كل سنة أو كل ستة أشهر، وأن يقتصر دور الجهاز الأعلى لمحو الأمية وتعليم الكبار ودور كليات التربية على تقديم المعونات المادية والخبرة الفنية – على أن توكل المسئولية كاملة للعاملين بالمدرسة المقترحة والتوصيات التى تراها ضرورية لتقدم العمل بها، مع ضرورة أن يشارك الأمى بأى مستوى فى إبداء الرأى وطرح البدائل، وغيرها من الأمور التى تظهر أثناء التنفيذ.

٦- أن يكثف البرنامج خلال العطلات السنوية والصيفية، نظراً لوجود طاقات شبابية لا تجد ما تشغل به فراغها سوى مسلسلات التليفزيون وهوس كرة القدم وغيرها من الأمور، التى يجب ألا تتصدر أولويات العمل الوطنى فى تلك المرحلة.

٧- ضرورة أن يشعر الأميّون أنهم أصحاب حق فى التعليم، وأن يشعرو بآدميتهم بمشاركتهم الفعلية فى هذا العلم، كما يمكن الاستعانة بعد فترة بالأميين الذين محيت أميتهم وأصبحوا قادرين على محو أمية غيرهم وشيئاً فشيئاً يصبح محو الأمية عملاً خالصاً للأميين أنفسهم وفق حاجاتهم، وذلك سوف يساعد دون أن يعود المواطنون، الذين تجاوزوا مرحلة الأمية بالعودة إليها لعدم ممارستهم شيئاً نافعاً بعد التجربة.

٨- علينا أن نضع تجارب الشعوب الأخرى نصب أعيننا، مثل الصين وكوبا وكوريا وفيتنام وأمريكا اللاتينية، فما يتم فى أمريكا اللاتينية الآن بجهود المفكر والمربى وفيلسوف التربية البرازيلى "پاولوفيريرى" نحو تعليم الكبار "ثقافة الصمت" أو "ثقافة الجماهير المضطهدة" حيث توصل من خلال معايشته للجماهير الأمية إلى منهج جديد فى التعامل معها أسماه "التربية الحوارية أو تربية طرح الأسئلة" ويرى فيه "پاولو فيريرى" أن الانسان لابد أن يعتمد على بعدى الفكر والعمل معاً؛ ليكون مؤهلاً للقيام بعملية "تحول العالم".

ويؤكد ذلك من خلال الحوار الذى يتطلب تفكيراً ناقداً، والذى هو جدير بتوليد المزيد من الفكر الناقد، ويعطى للحوار أهمية بالغة فى محتوى تعليم الأميين، ويقرر "پاولو فيريرى" أن الطريقة البنكية لدى الأميين، تحول دون أية بوادر للتحرير وتشيع لدى الأميين مشاعر الاستخذاء والخوف، حتى من الحرية نفسها، ويؤكد "پاولو فيريرى" أن هذه التربية الحوارية تتم مع الأميين، وليس لهم، وتتم فى المصانع والمزارع والأحياء الشعبية أينما وجد الأميون.(١٥) لا شك أن مثل هذه التجارب يجب أن تدرس وتفهم قبل البدء فى المشروع القومى لمحو الأمية وتعليم الكبار.

٩- ولا شك أن كل ما سبق طرحه رهن بتغييرات جوهرية فى البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع المصرى، وايجاد نظام سياسى أكثر فعالية وقدرة على التعبير عن مصالح الجماهير، وتقليل حدة التناقض الطبقى السائد الآن فى المجتمع المصرى، وطرح خطة قومية للتنمية الشاملة وفق المفهوم السابق، وكذلك يستلزم ذلك – ضمن ما يستلزم نمطاً جديداً من القيم، يعبر عن أهمية الجهد الإنسانى والعمل اليدوى المنتج، ويطيح بتلك القيم المتهرئة المنتشرة الآن فى المجتمع المصرى، والتى تعمل على تفككه وليس توحده وتجانسه.. ذلك يستلزم أيضاً جهازاً إعلامياً يؤمن القائمون عليه بكل ذلك حيث الاعتماد على تغيير نمط القيم من خلال بلاغات رسمية فى وسائل الاعلام أو ملصقات، مثل: انظر حولك وخلفك، لن يؤدى إلا إلى مزيد من السلبية واللامبالاة، التى يعيش فيها المجتمع المصرى بتلك الوسائل المزيفة للوعى والمحبطة لهم، وسوف تتوقف كل هذه الأمور على درجة وفاعلية النظام السياسى.

الهوامش

١- لى تان كوى، مكافحة الأمية، **رسالة اليونسكو**، العدد ٦٤، مـــايو ١٩٨٣، ص ١٠-١٢.

٢- عبدون نور، إدارة محو الأمية بين الكبار، **مستقبل التربيـــة**، العـــدد الثـــانى، ١٩٨٢ ص ٣٢.

٣- المرجع السابق، ص ٣٤.

٤- المرجع السابق، ص ٣٤.

٥- لى تان كوى، مرجع سابق، ص ١١.

٦- فيرناندو كاد ينال وڤاليرى مبللر، نيكاراجوا، محو الأميـــة وثـــورة، **مـــستقبل التربية**، العدد الثانى، ١٩٨٢، ص ٨٧.

٧- پاولو فيريرى، **تعليم المقهورين**، ترجمة يوسف ثور عـــوض، بيـــروت، دار القلم، ١٩٨٠ ص ٣٣-٣٦.

٨- المرجع السابق، ص ٥٣.

٩- المرجع السابق، ص ٦٠.

١٠- مجالس القومية المتخصصة، محو الأمية وتعليم الكبار

١١- المجالس القومية المتخصصة، **محو الأمية وتعليم الكبار**، القـــاهرة، المجـــالس القومية المتخصصة، ١٩٨٠، ص ١٧.

١٢- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، **النتـــائج الأوليـــة للتعـــداد العـــام للسكان**، القاهرة، يناير ١٩٧٨، ص ٢٦.

١٣- محمود الكردى، **التخلف ومشكلات المجتمع المصرى**، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٩، ص ٣٠٨.

١٤- شبل بدران، **الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والـــسياسية للتعلـــيم المـــصرى، ١٩٥٢-١٩٦٧**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية جامعـــة طنطـــا، ١٩٨٢ ص ٨.

15- Paulo Freire, Pedagogy of the Oppressed, N. Y. Contium, 1982, pp. 75-80.